

اللقاء التشاوري الأول للجمعيات الخيرية والجهات المعنية بخدمات المعوقين

مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة
الرياض

الجمعية الفيصلية الخيرية النسوية بجدة
تقديم صاحبة السمو الملكي الأميرة فهدة بنت سعود بن عبدالعزيز
الثلاثاء ١٤٢٩/٤/١٦ هـ الموافق ٢٠٠٨/٤/٢٢ م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين
صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان
رئيس مجلس الأمناء بمركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة
أصحاب السعادة والأخوة والأخوات الحضور ...
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ؛

بدايةً أتقدم بالشكر والامتنان لمركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة لتنظيم هذا اللقاء التشاوري للجمعيات الخيرية والجهات المعنية بخدمات المعوقين لنصل بمشيئة الله إلى سن مقترحات وأنظمة تعطي هذه الفئات الغالية حقها. ولكي نضع تلك الأنظمة فإنه من المهم أن نشخص واقع الخدمات التي تحتاج إلى دعم وتفعيل ليكتسب المعوقون حقوقهم المشروعة في الحياة .. لأنه وللأسف فإن أي نظام أو مشروع وطني تتم دراسته عن المعوقين يُسند في كثير من الأحيان إلى لجان حكومية غير مختصة في مجال المعوقين وينتج عنه قرارات وتوصيات تكون في أغلبها بعيدة عن واقع الاحتياجات أو تخرج بتوصيات غير قابلة للتنفيذ، وهو الأمر الذي يتطلب أن ننادي بأهمية توجيه هذه الدراسات إلى جهات أكاديمية مختصة كمراكز البحث العلمي .

كما أن هنالك ضعف في الرقابة على المراكز التي أصبحت تؤسس وبكثرة وبدون ترخيص ومساءلة وبدون مراقبة على ما تقدمه من برامج قليلة أو عديمة الكفاءة . أو إعطاء ترخيص لإنشاء مراكز بدون رقابة ومتابعة لمدى كفاءة الخدمات التي تُقدم ومدى استحقاقها للمبالغ الباهظة التي يدفعها الأهالي، وللأسف فإنه بعد ضياع سنوات من عمر الطفل المعاق وهدر أموال ذويه لا يجدون أي نظام لمحاسبة هذه المراكز وإجبارها على إعادة الرسوم وتقديمها تعويضات عن الضرر الذي أحدثته لهذا الطفل المعاق.

ولعلنا هنا نشير أيضاً إلى الأنظمة التي لا تساعد الجمعيات والهيئات الجادة بخدمة المعاقين فكيف يمكن أن تُخرَج كفاءات مؤهلة في بعض الإعاقات والتخصصات في الكثير من المجالات النادرة والنظام لا يساعد على التعاقد مع كوادر متخصصة من الخارج ليتسنى لها تقديم البرامج التأهيلية بمنهج علمي سليم وحتى تتمكن من أن تقديم برامج تدريبية لموظفيها أو موظفاتهما معهم ولفترات كافية ليكتسبوا الخبرة والتأهيل .

إن نقص الكوادر يتضح أكثر في انعدام الخدمات للأطفال المعوقين في بعض الإعاقات بعد سن ١٢ سنة وهي مشكلة يعاني منها الكثير من الآباء والأمهات إلا أن هذه المشكلة لا تبرز بشكل إعلامي ولا بشكل تنظيمي لعدم وجود رابطة أو جمعية لأهالي المعوقين بمختلف فئاتهم لتمكينهم من العمل تحت إطار مؤسسي وليقدموا مقترحاتهم وتوصياتهم لخدمة أبناءهم ويصبحوا قوة ضاغطة للمطالبة بتلك الحقوق من المؤسسات الحكومية والأهلية ودفعها لتقوم بدورها بتوفير الخدمات اللازمة لهم .

ونحن نطالب القطاع الحكومي بأن يعيد تقييم خدماته المقدمة للمعاقين . فوزارة التربية والتعليم يجب أن تنظر إلى واقع برنامج دمج الطلاب المعوقين بمدارس التعليم العام ومدى ملائمة البيئة الصفية في مدارس التعليم العام لهذا البرنامج ولا بد أن تقيس حجم القصور في عدد المدارس الحكومية التي تقدم خدمات الدمج في الوقت الحاضر ... وأهمية إتباع المرونة في بعض القوانين والقرارات التي قد تسبب تعطيل تحقيق الفائدة المرجوة منه .

أما وزارة الصحة فتعاني من محدودية العيادات التشخيصية في المستشفيات الحكومية لكثير من الإعاقات ويُحدث ذلك عقبة لذوي الدخل المحدود الذين لا يستطيعون تحمل تكاليف التشخيص في العيادات الخاصة " إن وجدت" ، وفي أحيان كثيرة يترتب على ذلك حرمان الطفل من خدمات برامج التدخل المبكر التي تشترط وجود التشخيص الحكومي.

كما أن الإعانات التي تقدمها وزارة الشؤون الاجتماعية يجب أن تُحدد بناءً على الخدمات المقدمة للمعوقين وبعادلة لكل أنواع الإعاقات ، فالمعاق الذي أوجدت الدولة له برامج تعليمية وتدريبية بكفاءة عالية يكلف الدولة مبالغ طائلة وينال جزء كبير من حقه ،بينما الطفل المعاق بإعاقة أخرى كالتوحد والتي لا توجد له برامج حكومية يكلف الأهالي دفع الرسوم الدراسية الباهظة في المؤسسات الأهلية ولا تفي الإعانة المقدمة له من الوزارة إلا جزء يسير من هذه الرسوم . لذلك فمن الواجب رفع المعونات السنوية المخصصة للفئات التي لا تخدمها الدولة بمراكز تأهيلية عالية وبما يكفل لهم تقديم الخدمات وبما يتناسب والواقع الذي نعيش فيه حالياً.

أخواني وأخواتي

المسئولية التي تقع علينا هي مسئولية كبيرة والله سبحانه وتعالى يحاسبنا على هذه المسئولية ولذلك فإنه من الواجب أن ننطلق بعمل منظم حتى نتفادى هدر الوقت والتكاليف والجهود ونخرج بتوصيات واقعية تستغل فيها النهضة الاقتصادية التي تعيشها المملكة حالياً بمطالب سريعة وخدمات يتم التخطيط لها برؤية مستقبلية متطورة وبما يكفل حق العيش الكريم لهذه الفئات الغالية علينا حاضراً ومستقبلاً .

والله أسأل لنا ولكم التوفيق ؛؛؛؛
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته